

ويبقى الخيار لحضرة صاحب السمو...

دور الحكومة من حيث هي سلطة تنفيذية باعتبارها حكومة صاحب السمو الأمير ، يفترض أن يكون منطلقاً من كونها تنوب عن رئيس الدولة ورأس النظام في ممارسة سلطاته التنفيذية ، وفقاً لما هو مقرر دستورياً بهذا الشأن ، حيث يمارس الأمير سلطاته من خلال وزرائه .

ولكننا لو تمعنا في مسار التشكيل الحكومي منذ العام 1978 إلى وقتنا الحاضر ، نجد أنه قد جرى أكثر من سبعة عشر تغييراً وزارياً ، وهذه التغييرات لم تجر بسبب الاختلاف في وجهات نظر سياسية أو تنموية ، أو بسبب ضغط المشاكل السياسية أو الاجتماعية ، أو لمواجهة التحديات التنموية ، أو حتى لضمان استمرار المكتسبات المعيشية للمواطنين لا من قريب أو بعيد .

ولم تستطع الحكومات المتعاقبة أن تترجم بصورة مناسبة رغبات وتوجيهات صاحب السمو الأمير وبخاصة دعوته في بداية عقد التسعينات لإحداث النقلة النوعية المنشودة للكويت لمواجهة تحديات القرن المقبل .

ولم تكن الحكومات المتعاقبة بمستوى التحدي الأمني عندما مررنا بالتجربة المريرة .

وفي ظل هذه الحكومات المتعاقبة تعرض المال العام الى العبث به ، وللأسف فقد كان المتهمون في هذا العبث ممن كانوا مكان ثقة السلطة التنفيذية ، ولم يتم حتى هذه اللحظة اقناع المواطن بجدية المحاسبة وابعاد شبهة عن تورط السلطة التنفيذية وبعض أفراد أسرة الحكم .

ولم تتمكن الحكومات المتعاقبة ، وبخاصة السنوات الأخيرة من قراءة الأولويات الاقتصادية والاجتماعية ، فكان صدور قانون المديونيات الشهير ذي كلفة الستة بلايين دينار ، رغم أنه كانت هناك حلول أخرى مقدمة لمعالجة تلك المشكلة كان من شأنها تحقيق ربحية للمال العام .

واستمر التخبط في الأولويات وعدم مراعاة اعتبارات العدالة ، حيث امتنعت الحكومة في المقابل عن الموافقة على تخصيص بليون دينار لبناء العشرين ألف وحدة سكنية تستفيد منها عشرون ألف أسرة تعاني المشكلة الاسكانية .

إن الفشل الحكومي المتكرر على مستوى التشكيل وعلي مستوى الاستجابة للرغبة الأميرية السامية في الإصلاح والتطوير ، وكذلك الفشل في مواجهة تحديات الأمن الوطني والعجز في حماية المال العام بل حماية بعض العابثين به ، وعدم قدرتها على قراءة الأولويات الاقتصادية والاجتماعية وعدم مراعاتها لاعتبارات العدالة ، تجعلنا بكل أسف نتساءل ترى هل ستكون الحكومة بمستوى مواجهة التحديات المقبلة وبخاصة في ظل تنامي العجز بالميزانية وتآكل الاحتياطي ، أم تراها ستكون عرضة للتخبط وتدفع بالبلاد وبالنظام لأزمات هما في غنى عنها ، لو كانت هناك حكومة ذات رؤية لمستقبل الكويت

وحكومة ذات برنامج واضح ، وحكومة يمكن مسائلتها دونما حرج ودونما خشية حدوث هزة أو افتعال أزمة ، وهذا مما يضيق الخيارات المتاحة للأمة ، ويبقى الخيار خياراً لحضرة صاحب السمو الأمير ، ومن يراه لتحمل عبء التحديات المستقبلية .